

30 June 2009
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيدياوسيكو (زمبابوي)

فيما بعد: السيد تاروي (نائب الرئيس) (اليابان)

فيما بعد: السيد تشيدياوسيكو (زمبابوي)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

المناقشة العامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

٣ - وأردفت قائلة إن السلفادور تعتقد بأن الظروف مواتية للشروع في مفاوضات لإبرام معاهدة ملزمة قانونيا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأسلحة نووية أو أجهزة متفجرة أخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يوافق على الوقف الاختياري الكامل للتجارب وأن يكفل بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الطيب مصادقة كولومبيا على تلك المعاهدة والتزام الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة بالقيام بذلك.

٤ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أهمية تعددية الأطراف في النهوض بترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فإنه ينبغي أيضا تشجيع الجهود الثنائية. ويرحب وفد بلدها بالالتزامات التي التزمت بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بإجراء محادثات من شأنها أن تؤدي إلى استبدال معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

٥ - وقالت إن العلاقات المستدامة والشفافة والمستقرة القائمة على أساس الثقة، وليس على أساس الردع، هي السبيل صوب إحلال السلام والأمن الدوليين، وقد رفضت السلفادور الردع النووي بوصفه مذهبا عسكريا استراتيجيا. والأمر الملح هو وضع صك عام ملزم قانونيا تضمن دون شرط بمقتضاه الدول الحائزة على الأسلحة النووية عدم التهديد باستعمال أو عدم استعمال تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وكررت السلفادور التأكيد، بوصفها دولة غير حائزة على الأسلحة النووية، على تأييدها الكامل لجميع المساعي الثنائية والمتعددة الأطراف التي تنهض بترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتؤدي تدابير بناء الثقة وتعزيز القانون الدولي دورا هاما في ضمان السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي.

١ - السيدة إرنانديز (السلفادور): قالت إن السلفادور تتساءل، نظرا إلى المخاطر الكامنة في استعمال الأسلحة النووية، عن الرد المحتمل من قبل دولة متضررة أو المجتمع الدولي على استعمالها من قبل جهات فاعلة من غير الدول وعن المسؤوليات التي قد تتحملها حكومات وسلطات بلدانها. وتساءلت أيضا عن ضمانات بأنه حتى الاستعمال المحدود من قبل الدول للأسلحة النووية ليس من شأنه أن يفضي إلى رد أوسع نطاقا أو غير متناسب من شأنه أن يفاقم التهديد النووي. ولأن هذه التساؤلات لا تزال دون إجابة عليها، يجب على الدول أن تدرس مثل هذه الحالات الافتراضية، وأن تتخذ تدابير لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول والدول من الحصول على الأسلحة النووية ومن استعمالها وأن تعزز النظام القانوني لترع السلاح وعدم الانتشار بالاحترام والإنفاذ الكاملين للصكوك الدولية القائمة عن طريق انضمام ومصادقة مزيد من الدول والتوصل إلى اتفاقات جديدة عن طريق المفاوضات.

٢ - وواصلت القول إنه يجب تنشيط معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على الدول الحائزة وغير الحائزة على الأسلحة النووية أن تمثل امتثالا كاملا لالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي بمقتضى المادة ٦ وأن تنفذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، بما في ذلك الانضمام إلى نظامي الرقابة والتحقق بمقتضى اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتثني السلفادور على الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عملها على منع تحويل المواد الانشطارية أو التكنولوجيا النووية للاستعمال في الأغراض غير السلمية.

الأسلحة النووية، كتلك التي أنشئت مؤخرا في آسيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ يبقى ساريا حتى تحقيق غاياته وأهدافه. وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وترى أنه يمكن إدخال إشارة إلى القرار في مدونة السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية.

٩ - وواصل القول إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ينبغي أن يسمح بتحقيق التقدم بشأن مسائل من قبيل تحقيق قدر أكبر من الشفافية وآليات يمكن التحقق منها لتخفيض الأسلحة النووية ونظم إيصالها؛ وهيئة فرعية بشأن ضمانات أمنية لصياغة صك عالمي غير مشروط وملزم قانونيا بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية؛ والتعاون الدولي لتعزيز تعددية الأطراف في دورة وإمداد الوقود؛ والنظر في اتخاذ تدابير إضافية لزيادة تعزيز الحماية المادية للمواد والمرافق النووية على ضوء شدة خطر الإرهاب النووي؛ واتخاذ مزيد من التدابير لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والرد على الانسحاب من المعاهدة؛ وتحسين عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠ - السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا): قال إنه على الرغم من أن بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية قد واصلت الاعتماد على الأسلحة النووية في مذهبها العسكري خلال العقد الماضي، فإن القادة الحكوميين قد كثفوا والاجتمع المدني والأوساط الأكاديمية الحملة لإزالتها. وترحب إندونيسيا بالبيانات التي أدلت بها مؤخرا الدول الحائزة على الأسلحة النووية فيما يتعلق بترع السلاح بأن التقدم يتطلب اتخاذ نهج متوازن وشامل وغير تمييزي إزاء الأركان الثلاثة للمعاهدة. يجب على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على نحو خاص أن يعطيا القدوة، ويرحب ببيانهما المشترك بشأن

٦ - السيد يلتشينكو (أوكرانيا): قال إن بلده قد برهن على التزامه بنظام قوي لعدم الانتشار النووي عن طريق نبذ قدرته النووية وانضمامه إلى المعاهدة في ١٩٩٤. وبذلك تدعو أوكرانيا حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إلغاء قرارها بالانسحاب من محادثات الأطراف الستة ويوقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وباستعادة مرافقها النووية. وتدعو أيضا الدول التي لا تزال غير أطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة على الأسلحة النووية.

٧ - وواصل القول إن نزع السلاح عن طريق تخفيض الأسلحة والترسانات يجب أن يكون من غير الممكن عكسه وشفافا وقابلا للتحقق منه. وتدعو أوكرانيا الدول، وخصوصا الدول في المرفق ٢، إلى التوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى احترام وقف اختياري لإجراء التجارب النووية. وترحب بانضمام تيمور - ليشتي ومصادقة لبنان وتلاحظ مع الارتياح الأهمية التي توليها الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٨ - وأضاف قائلا إن أوكرانيا تعيد التأكيد على دعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتثني على عملها في مجال الضمانات. وتؤيد إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية بوصفها معيار التحقق بالنسبة للمعاهدة. وعلى الرغم من أن الطريق المسدود في مؤتمر نزع السلاح يؤسف له، فإن النهج المقترح في ورقة الرؤساء غير الرسمية يمكنه أن ينهض بعمل المؤتمر، وخصوصا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن إبرام صك دولي ملزم قانونيا بشأن ضمانات الأمن السلبية التي تحظى بالمصادقة من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار؛ يشجع وفد بلده الدول الحائزة على الأسلحة النووية على إعادة النظر في موقفها. وتبغى مواصلة تشجيع إقامة مناطق خالية من

الأطراف المعنية لإجراء محادثات ومفاوضات دون شروط مسبقة، على أساس المصلحة والاحترام المتبادلين.

١٤ - وأضاف قائلاً إن إندونيسيا تدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى القيام بذلك، وعلى وجه الخصوص الدول التي لا تخضع مرافقها النووية للضمانات. بيد أن التعاون النووي بين الدول الأطراف والدول غير الأطراف يمكن أن يشجع بفعالية عدم المشاركة، ما يبعث على الأسف.

١٥ - السيدة روز غوتيمولر (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تعتقد بأن إطار المعاهدة سليم ولكن يجب أن يُعزز ليتمكن من التصدي للتهديد من الأسلحة النووية والإرهاب النووي. ويجب أن يحسّن التحقق والامثال وأن يعزز الاستخدام المسؤول للطاقة النووية من قِبل جميع الدول. إن التعاون والتفاهم من شأنهما أن يمكنا الدول من تعزيز أركان المعاهدة ومن استعادة الثقة بمصداقيتها وفعاليتها.

١٦ - وواصلت القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق التوازن في التأكيد على الأركان الثلاثة للمعاهدة في عملية الاستعراض. وفيما يتعلق بركن نزع السلاح ستستبدل الولايات المتحدة وروسيا معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها باتفاق ملزم قانونياً يبدأ بتخفيضات أخرى في الأسلحة النووية. لقد ذكر الرئيس أوباما ورئيس الاتحاد الروسي مدفيدف أن التخفيضات ستكون أكبر مما كانت في اتفاقات الحالية لتحديد الأسلحة وأن استبدال معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ينبغي أن يشمل تدابير التحقق على أساس التجربة المكتسبة في تنفيذها. وبالإضافة إلى المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستبذل حكومة بلدها جهداً دبلوماسياً مع الدول الأخرى

استبدال معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وبالتزام الولايات المتحدة بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١١ - وواصل قائلاً إنه بتوافق الآراء الظاهر الناشئ في مؤتمر نزع السلاح، ترى إندونيسيا أن المفاوضات من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن أن تبدأ على أساس تقرير شانون وولايته. ونزع السلاح الكامل يتطلب تحديد نقاط مرجعية وجداول زمنية وخطوات محددة توافق عليها جميع الدول الأطراف. والزخم نحو عالم خال من الأسلحة النووية يفتح الطريق سياسياً أمام إبرام اتفاقية للأسلحة النووية.

١٢ - وأردف قائلاً إن مجرد وجود ترسانات نووية يشكل إمكانية للاستعمال؛ ولذلك، يجب أن تخطى مقترحات من قِبل دول غير حائزة للأسلحة النووية بتوفير ضمانات أمنية عالمية وغير مشروطة وملزمة قانونياً بالأولوية. يجب تحريم الأسلحة النووية بغية منع الدول من الحصول عليها ودفع الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى التعجيل بالتزامها وتعهداتها في ميدان نزع السلاح. وشفافية التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي يمكن أن تعزز نظام عدم الانتشار وأن تيسر التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٣ - وقال إنه على الرغم من أن إندونيسيا ترحب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فإنها مستاءة من بطء التقدم صوب إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، تحث الأطراف المعنية على استئناف الحوار ضمن سياق محادثات الأطراف الستة. وفيما يتعلق بإيران، مما يبعث على التشجيع لدى وفد بلده النهج الجديد الذي تتخذه الولايات المتحدة واستعداد

الانتشار، من قبل دول تضم الهند وإسرائيل وباكستان وكوريا الشمالية، هدفا أساسيا من أهداف الولايات المتحدة، ويجب تناول النتائج المترتبة على انتهاك القواعد أو الانسحاب من المعاهدة بدون سبب. وتأمل الولايات المتحدة في أن تقترح الأطراف في المعاهدة طرقا لتطوير هذه النتائج.

١٨ - وقالت إنه نظرا إلى أن الدول تتخذ تدابير إضافية مكملة، فسيستعزز أساس المعاهدة. ومن الضروري شن حملة لكفالة تأمين أو إزالة كل المواد النووية ولكفالة أن التجارة بالمواد والتكنولوجيا النووية لا تدعم سوى استخدامها في الأغراض السلمية وذلك لمنع الانتشار إلى الدول وإلى الإرهابيين، وهم التهديد الأكثر فورية وتطرفا للأمن العالمي.

١٩ - وواصلت القول إن حكومة بلدها تعترف بركن استخدام جميع الدول للطاقة النووية في الأغراض السلمية وتؤيد ذلك الركن، ولكن يجب أن يقوم على أساس الامتثال للقواعد، بما في ذلك التزامات عدم الانتشار. وقد قادت الولايات المتحدة التعاون العالمي في مجال الطاقة النووية لفائدة البشرية وستواصل إسهامها بالموارد الكبيرة في هذا المجال للأغراض السلمية، عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى المستوى الثنائي، بما يتمشى مع أعلى معايير السلامة وعدم الانتشار. إن قوة الطاقة النووية يجب تسخيرها لمكافحة تغير المناخ. تقوم الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنظر في بنك للوقود النووي تسهم حكومة الولايات المتحدة فيه بحوالي ٥٠ مليون دولار، لطمأنة البلدان التي تشرع في وضع برامج القوة النووية أو توسعها والتي تمتلك امتثالا كاملا لالتزاماتها بعدم الانتشار على أنها لن تكون عرضة لتعطيل الإمدادات التجارية. ويمكنها أن تظهر أيضا أن شراء مرافق التخصيب وإعادة المعالجة الأهمظ تكلفه ليس ضروريا لاستغلال الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

التي يحتاج بدء نفاذ هذه المعاهدة إلى مصادقاتها. وتسعى الولايات المتحدة إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي يمكنها، بالحد من إنتاج المواد الانشطارية على النطاق العالمي، أن تساعد في تأمين تلك المواد من سرقتها أو وضع اليد عليها من قبل الإرهابيين. والمفاوضات بشأن إبرام معاهدة يمكن التحقق منها تحظى بأعلى أولويات بلدها في مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من الإخفاق منذ وقت طويل في التوصل إلى توافق الآراء، تأمل الولايات المتحدة في أن تمكن مرونتها المحددة من بدء المفاوضات.

وتؤكد مجددا على الوقف الاختياري الأحادي من جانب حكومة بلدها لإنتاج المواد الانشطارية لغرض الأسلحة النووية، وتدعو جميع الحكومات الأخرى، وخصوصا الدول الأخرى الحائزة على الأسلحة النووية، إلى الإعلان عن نيتها الانضمام إلى الوقف الاختياري ذلك، إلى جانب الوقف الاختياري لإجراء التجارب المتفجرة، وإلى إعادة التأكيد مجددا على تلك النية.

١٧ - وقالت إنه بغية بناء الثقة بأن من الممكن القيام بمزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية دون تقويض السلم والأمن الدوليين، من الضروري أن تمثل الأطراف امتثالا كاملا لالتزاماتها. وتحقيقا لهذا الهدف، من اللازم توفر قدر أكبر من الموارد والسلطة لتعزيز عمليات التفيتش، وينبغي أن يذهب قدر كبير من تلك الزيادة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتسم نظم ضماناتها بالحوية في التحقق من الامتثال للالتزامات المتعلقة بالانتشار. وتجب مضاعفة الجهود لاستكمال تكنولوجيات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإقناع الأطراف بجعل اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية اللازمة بمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة نافذة المفعول إن لم تفعل ذلك بعد. ويجب أيضا التوخي السريع لبدء النفاذ العام للبروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات. ولا يزال التقييد العام بمعاهدة عدم

بعد على المعاهدة ينبغي لها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، خصوصا إذا كانت مصادقتها لازمة لبدء نفاذ المعاهدة. وحتى ذلك الوقت، ينبغي للدول أن تتقيد بوقف اختياري للتفجيرات النووية وأن تتفادى اتخاذ إجراءات تناقض أحكام المعاهدة. إن الشروع في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية يمكنه، في هذه الأثناء، أن يمهد السبيل لإحراز التقدم على مختلف الجبهات، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن نتيجة مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ غير الحاسمة ينبغي ألا تؤدي إلى التشاؤم. والمنجزات المحققة في مؤتمرات استعراض سابقة شهادة بالخبرة والمعرفة والحكمة المقترنة منذ وقت طويل بنظام معاهدة عدم الانتشار. وتدابير نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ قد توجت باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، بينما برهنت الخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في ٢٠٠٠ على إمكانية التوصل إلى الإجماع حتى في الأوقات العصيبة. من المهم البناء على تلك المنجزات. وقيام الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإعادة التأكيد على التزامها بالخطوات العملية الـ ١٣ في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ من شأنه أن يكون طيباً على نحو خاص.

٢٥ - وواصل القول إن تركيا ستواصل العمل على تحقيق عالمية المعاهدة، وتحقيق مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية، وتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتبر تركيا اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتولي أيضا قيمة كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل حيثما كان ذلك ممكن التطبيق. ومما من شأنه أن يبعث على السرور على نحو

٢٠ - وقالت إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تبقى مهتمة بالحاجة إلى مزيد من التنسيق لتعزيز المعاهدة، فإنها تعيد التأكيد على تمديدها إلى أجل غير مسمى في ١٩٩٥، إلى جانب قرارات أخرى، بما في ذلك القرار المتعلق بالشرق الأوسط. ويأمل وفد بلدها في أن تسوى بسرعة الترتيبات الإجرائية لمؤتمر الاستعراض حتى يمكن توحى الأهداف الموضوعية.

٢١ - السيد تشورمان (تركيا): قال إن تركيا تدعو إلى نزع السلاح العالمي والعام وتؤيد الجهود الدولية لتحقيق الأمن الدولي عن طريق تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتركيا طرف أيضا في جميع الصكوك الدولية لعدم الانتشار ونظم مراقبة الصادرات ووفت بدقة بالتزاماتها بمقتضاها. وينبغي أن تنفذ هذه الصكوك بفعالية وأن يزيد تعزيزها وأن تحقق عالميتها.

٢٢ - وواصل القول إن تركيا تعتبر المعاهدة حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح العالميين، وإنها ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ جميع أركانها الثلاثة. ولاحظ مع الارتياح أن النهج الذي تشجعه تركيا - نهج المعاملة المتساوية والمتوازنة لجميع الأركان الثلاثة - قد اكتسب مزيدا من التأييد. وساعد نظام معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من أنه ليس كاملا أو عالميا، في كبح الانتشار النووي، وفي الإلهام باتخاذ مزيد من الخطوات صوب نزع السلاح، وفي إنشاء نظام منصف للتعاون الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إنه صك فريد لا يبدو أن له بديلا قابلا للحياة.

٢٣ - وواصل القول إن تركيا تجد أيضا مغزى كبيرا في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصف ذلك خطوة ممكنة أولى صوب التغلب على الصعوبات المحدقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. والدول التي لم توقع أو تصادق

مناطق خالية من الأسلحة النووية، ما من شأنه أن يساعد في توطيد أساس عدم الانتشار ويشجع نزع السلاح النووي.

٣٠ - وواصلت القول إن الصكوك الحالية وآليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تُستخدم في كفالة عدم استخدام التكنولوجيا النووية إلا في الأغراض السلمية. وبيلاروس من بين البلدان الكثيرة التي توخت النمو الاقتصادي المستدام من خلال الاستخدام المقترح للطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتعزز تطوير برنامجها النووي الوطني بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معتقدة بأن هذا النهج من شأنه أن يضع الأساس للتشغيل بسلامة وأمن للمرافق النووية والتناول الصحيح للمصادر الإشعاعية والوقود المستنفد والنفايات النووية.

٣١ - السيدة جول (النرويج): قالت إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ سيكون حاسماً بالنسبة إلى سلطة معاهدة عدم الانتشار التي تقع تحت ضغوط متزايدة، على الرغم من أنها حجر الزاوية في الأمن الجماعي مدة ٤٠ سنة تقريباً. ولا تزال تحديات الانتشار الخطيرة ماثلة، والتوقعات فيما يتعلق بترع السلاح النووي بعيدة عن التحقيق، ولم يحقق تقدم يستحق الذكر في إنشاء المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، ويخشى البعض من أن الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية قد يكون قد قُوض. والتوافق العريض في الآراء عام ١٩٩٥ قد تلاشى. وضيّع عقد على السعي إلى الحصول على عالم خال من الأسلحة النووية. فإذا فشل المجتمع الدولي في ٢٠١٠، كما فشل في ٢٠٠٤، واجهت معاهدة عدم الانتشار خطر التآكل التدريجي وإمكانية التهميش. ومن شأن ذلك التطور أن يقوض الأمن المشترك للعالم.

٣٢ - وواصلت القول مستدركة إن ذلك التصور القاتم يمكن تفادي حصوله. ثمة نوافذ فرص جديدة ومتسمة

خاص إنشاء منطقة كتلك في الشرق الأوسط. ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تسعى إلى التوصل إلى تفاهم إقليمي مشترك على المشروع.

٢٦ - وأردف قائلاً إنه من أجل حماية سلامة ومصداقية معاهدة عدم الانتشار يجب على جميع الأطراف أن تلتزم التزاماً مجدداً بمبادئها وأهدافها. لقد حان الوقت لاستعادة روح ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وإحراز التقدم المتزامن بشأن الأركان الثلاثة للمعاهدة من شأنه أن يعيد تثبيت مركزها بوصفها حجر الزاوية لعدم الانتشار النووي العالمي وأن يشكل أساساً سليماً للسعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٢٧ - تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تاروي (اليابان).

٢٨ - السيدة كولونتايا (بيلاروس): أشارت إلى أن بيلاروس كانت البلد الأول الذي نبذ طواعية فرصة امتلاك الأسلحة النووية التي تُركت في أراضيها عقب سقوط الاتحاد السوفياتي. ينبغي للدول الأعضاء أن تتذكر مغزى نزع السلاح النووي بوصفه هدفاً استراتيجياً للمعاهدة وأن تستخدم منتدى مؤتمر نزع السلاح لتشجيع إجراء المناقشات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، وأمور نزع السلاح النووي، و ضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وترحب بيلاروس بالتزام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، البلدين الحائزين على أكبر الترسانات النووية، بإبداء الريادة في تخفيض عدد الأسلحة النووية في العالم.

٢٩ - وقالت إن تقديم ضمانات الأمن الملزمة قانونياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من شأنه أن يزيد الثقة وإمكانية التنبؤ في العلاقات الدولية، وأن يعزز نظام عدم الانتشار وأن يعطي العالمية اللازمة للمعاهدة. والدول الأطراف ينبغي لها ألا تهمل الجوانب الإقليمية لتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك إنشاء

أن يبسر عدم الانتشار المعزز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣٥ - وأضافت قائلة إنه من الضروري اتخاذ نُهج ابتكارية، وبناء الجسور والتوعية عبر المجموعات الإقليمية والتغلب على استقطابات الماضي. وينبغي ألا تعتبر عملية معاهدة عدم الانتشار لعبة الربح الكامل/الخسارة الكاملة. ونتيجة ٢٠١٠ يجب أن تكون حالة يكسب فيها الجميع. ولتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من المهم حشد جميع الجهات صاحبة المصلحة. ويجب أن يشارك المجتمع المدني مشاركة كاملة، ويجب اعتبار المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية شريكة ذات قيمة. وثمة خطر تآكل معاهدة عدم الانتشار، ولكن ذلك ليس أكيدا بأي شكل من الأشكال. وتحث الدول الأطراف على اغتنام الفرصة الحالية لتوطيد أساس المعاهدة ولزيادة تعزيزها.

٣٦ - السيد تشودري (بنغلاديش): يرحب بالزخم المحدد في الأيام القليلة الماضية، وخصوصا الالتزام الذي التزمت به دول رئيسية بالعمل على نزع السلاح النووي. والسبيل الوحيد لتحقيق عالمية نزع السلاح النووي وصكوك عدم الانتشار النووي هو تعددية الأطراف. ويأمل في أن يكون للدورة الحالية أثر عملي. وسيقدم وفد بلده دعمه الكامل وتعاونه في هذا الصدد.

٣٧ - وقال إن معاهدة عدم الانتشار لا تزال أهم صك لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد. وأكد مرة أخرى على الحاجة إلى عالمية معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وجميع صكوك نزع السلاح الدولية الرئيسية دون استثناء. والافتقار إلى الإرادة السياسية بين بعض الدول الأعضاء قد أعاق تحقيق التقدم في مجال نزع

بالأمل. وترحب بالبيان الذي أدلى به مؤخرا رئيس الولايات المتحدة أوباما ورئيس الاتحاد الروسي ميديديف بشأن متابعة للمعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والبيانات التي أدلت بها مؤخرا دول حائزة على الأسلحة النووية بشأن التزامها بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية. ومن المهم البناء على هذا الزخم.

٣٣ - وقالت إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ينبغي أن يجيي تفاهما مشتركا عريض القاعدة بشأن التصدي للأخطار النووية وكفالة التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في عالم خال من الأسلحة النووية أكثر أمنا. وينبغي أيضا أن يوافق على برنامج للعمل حتى ٢٠١٥ وعلى الخطوات التي ستتخذ بعد ذلك. وينبغي للجنة التحضيرية أن ترسي الأساس للاستعراض الناجح للمؤتمر. يجب عليها أن تحل جميع المسائل الإجرائية وأن توافق على برنامج حتى يكون من الممكن أن تناقش في مؤتمر الاستعراض جميع المسائل ذات الصلة بسلامة أداء معاهدة عدم الانتشار لوظيفتها.

٣٤ - وواصلت القول إن الاستعداد لمؤتمر الاستعراض نفسه أهم من الدورة الحالية. تقع على الدول الأطراف مسؤولية المساهمة بطريقة بناءة. يجب أن تسترشد الاستعدادات بروح الحل التوفيقية. يجب على الدول الأعضاء أيضا أن تفي بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. والأركان الثلاثة تترايط بعضها ببعض: لا يمكن أن "توجد معاهدة لعدم الانتشار معدة حسب الطلب". لن يحقق نزع السلاح النووي الكامل إلا حينما تتوفر الثقة الكاملة بأنه لا يمكن لأحد أن يلتف على نظام عدم الانتشار. والخطوات التي تمس الحاجة إليها لتعزيز عدم الانتشار لا يمكن أن تتخذ إلا إذا اضطلع بعملية قطعية ومن غير الممكن عكس اتجاهها صوب القضاء الكامل على الترسانات النووية الحالية. ويجب

قد بلغ ١,٤ تريليون من الدولارات، ما يشكل زيادة تبلغ ٤٥ في المائة منذ ١٩٩٨. وتفترط بعض الدول في إنفاقها الواضح على التسلح. ينبغي أن يخفض ذلك الإنفاق للإفراج عن موارد لاستخدامها في التصدي للتحديات الإنمائية الملحة.

٤١ - وواصل القول إن الاستعداد لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ يوفر فرصة لأن تقيّم جميع الأطراف التقدم المحرز حتى الآن. ويحث جميع الدول الأطراف على مواصلة تقيدها الكامل بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار والاتفاقات المتوصل إليها في ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير عملية لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك ينبغي لنتائج مؤتمر الاستعراض أن تتناول نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأن تشمل آليات محددة للتنفيذ والمتابعة.

٤٢ - وأخيرا يرحب بالتطورات الإيجابية الحاصلة في الأيام القليلة القادمة. من المهم اغتنام فرصة الزخم. ويأمل في أن تبدي الدول الأعضاء المرونة والفهم حتى يتوصل مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ إلى نتائج تستند إلى توافق الآراء تمهد السبيل لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

٤٣ - السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام): يرحب بالبيان المشترك الذي أدلى به مؤخرا الرئيس أوباما والرئيس ميدفيديف والبيان الذي أدلى به مؤخرا الرئيس أوباما مشيرا إلى اعتزام الولايات المتحدة لأن تكون رائدة في الجهود لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ويجب أن تعزز معاهدة عدم الانتشار من جميع جوانبها، بوصفها حجر الزاوية لترع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي للجنة التحضيرية أن تستعرض المنجزات

السلاح وعدم الانتشار. والبيانات التي أدلت بها الدول الحائزة على الأسلحة النووية وجهود المجتمع الدولي يجب أن تقترن بها الأعمال الملموسة.

٣٨ - وأضاف قائلا إن الدول الأطراف غير الحائزة على الأسلحة النووية لها حق مشروع في الضمانات الأمنية غير المشروطة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية. ويدعو إلى القيام عن طريق المفاوضات المبكرة بوضع صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونيا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

٣٩ - وواصل القول إن بنغلاديش قد برهنت على التزامها بترع السلاح النووي ببقائها غير نووية، وبأن أصبحت عضوا في جميع المعاهدات تقريرا المتصلة بترع السلاح، وبقائها ملتزمة بتدابير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد أيضا النهج الإقليمية إزاء نزع السلاح النووي. ويرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والنفاذ مؤخرا لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وإنشاء مناطق كهذه خطوة هامة صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وساهمت أيضا في تدابير بناء الثقة الإقليمية وخفضت مستوى التهديد للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية.

٤٠ - وأضاف قائلا، وهو يشير إلى أن معاهدة عدم الانتشار تضمن الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في إجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية وفي إنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وإلى أن بعض الدول الأطراف النامية غير الحائزة على الأسلحة النووية قد استفادت من التعاون مع البلدان المتقدمة النمو في هذا الصدد، إن بعض الدول الممتثلة التي تمس حاجتها إلى تلك الطاقة يجب أن تُعطى المساعدة التقنية والمالية. إن الإنفاق العالمي على التسلح

أهداف ومبادئ المعاهدة. تواصل الدول الحائزة على الأسلحة النووية انتهاك التزاماتها، مختارة بدلا من ذلك استحداث أجيال جديدة من الأسلحة النووية والحفاظ على دور تلك الأسلحة في سياساتها العسكرية والأمنية. والدول الأطراف في المعاهدة يجب عليها تحقيق التوازن بين التزاماتها المتبادلة والمسؤوليات الواقعة على الدول الحائزة على الأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، من الضروري إنهاء الكيل بمكيالين في المجال النووي من أجل نجاح جهود عدم الانتشار. ويجب إيلاء الأولوية للجهود المبذولة لإبرام صك غير مشروط وملزم قانونيا وعلمي يحكم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والاختلالات القائمة في المعاهدة والنواقص في بعض أحكامها قد تكون لها مضاعفات خطيرة لو لم يجر تناول هذه العيوب.

٤٧ - وواصل القول إن وفد بلده يأمل في أن يعزز مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ الأركان الثلاثة للمعاهدة، ويحث الدول على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المتعددة الأطراف وغير التمييزية عن طريق المفاوضات. ويرحب العراق أيضا بالمبادرة المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض الترسانات الاستراتيجية الحالية وبالتحرك صوب المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويدعو جميع البلدان إلى تنفيذ قرارات مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بغية تعزيز مصداقية معاهدة عدم الانتشار وعملية الاستعراض نفسها.

٤٨ - وأردف قائلا إن هدف التمديد إلى أجل غير مسمى للمعاهدة عام ١٩٩٥ كان جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي مسألة تشكل جزءا لا يتجزأ من الغرض المركزي. ولذلك، فإن عدم مراعاة نتائج مؤتمر الاستعراض والتمديد من شأنه أن يكون له أثر

والنواقص وأن تحدد السبل العملية والمناسبة لكفالة التنفيذ الكامل وغير الانتقائي للمعاهدة.

٤٤ - وقال إن الضامن الأساسي الوحيد من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية هو القضاء عليها. إن آلاف الأسلحة النووية مكدسة وموزوعة في أنحاء العالم، وكثير منها في أقصى حالات الاستنفار. ولنفاذي الكارثة النووية يجب التوصل إلى حلول تؤدي إلى القضاء على تلك الأسلحة. وحتى ذلك الوقت، ينبغي للدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تتخذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، ينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يؤيد الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكون مكرسة لترع السلاح وأن يحث الدول الحائزة على الأسلحة النووية على تخفيض مستوى التأهب العملي لأسلحتها النووية وعلى تقديم ضمانات للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية. وينبغي أيضا أن تنشأ هيئة فرعية معنية بتزع السلاح النووي ضمن اللجنة الرئيسية الأولى.

٤٥ - وأخيرا، رحب، وهو يعرب عن تأييده لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولبدء نفاذها، بالقيام مؤخرا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وبالجهود المبذولة لإنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط. تعزز تلك المناطق نظام عدم الانتشار النووي في المناطق المعنية وتقوي السلام والأمن الإقليميين والعالميين.

٤٦ - السيد البياتي (العراق): قال إن معاهدة عدم الانتشار، التي أبرمت منذ أربعين سنة، لم تنفذ بعد بطريقة متوازنة كما يظهره عدم قيام الدول الحائزة على الأسلحة النووية بالوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة والقرار المتخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ الذي يعيد التأكيد على

الأسلحة النووية في استراتيجياتها العسكرية وأن تحدد مواعيد نهائية لتخفيض ترساناتها النووية. ويجب أيضا على الدول الأطراف غير الحائزة على الأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وتشكل الجهود من قبل تلك الدول لحيازة أسلحة نووية انتهاكا لمعاهدة عدم الانتشار ويجب عدم إغفالها. وتجب حماية الحق في الاستفادة من التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية للأغراض المدنية. إن الطاقة النووية للأغراض المدنية أداة للتقدم العلمي والتكنولوجي ويجب ألا تُحرّم منها البلدان التي تتطلع على نحو مشروع إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٢ - وواصل القول إن وفد بلده يوافق على المقترح بإنشاء هيئة فرعية تُعنى بترع السلاح النووي ضمن اللجنة الرئيسية الأولى، ويؤكد على أهمية الشروع في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية ويدعو إلى بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥٣ - وأردف قائلا إن المغرب يولي أهمية كبيرة لعالمية معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يجب احترام القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وتقييم التقدم المحرز في تنفيذه. ويجب على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تضع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٤ - وواصل القول إن خطر الإرهاب النووي تحد كبير للأمن الدولي. ويجب تعزيز التعاون وتعميق الوعي بهذه الأخطار وبآثارها في الأمن والبيئة. لقد انضم المغرب إلى الاجتماع الافتتاحي للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي واستضافه. في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، سيستضيف حلقة دراسية دولية تكون معنية بمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية تحضيراً للاجتماع السنوي الذي ستعقده المبادرة العالمية في لاهاي في وقت لاحق من ذلك الشهر.

سليبي في المستقبل ذاته لمعاهدة عدم الانتشار. سيكون مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ منعطفا حرجا سيواجه المجتمع الدولي فيه خيارين: إما السماح لنظام معاهدة عدم الانتشار بالانهيار أو اغتنام الفرص التي يتيحها المؤتمر لإحراز التقدم صوب تحقيق أهداف المعاهدة وللتصدي للتحديات التي نشأت نتيجة عن عدم الامتثال على نحو كامل لأحكامها. ويأمل في أن تتمكن الدول الأطراف من وضع مقترحات بناءة في المؤتمر التحضيري الحالي على نحو خاص بتقديم ضمانات ملزمة قانونيا وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.

٤٩ - السيد لوليشكي (المغرب): يرحب بالتحرك الذي حصل مؤخرا نحو الإجراء الجماعي والمتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، كما أظهرته تعليقات الرئيس أوباما في براغ والموقف المتخذ من قبل فرنسا والحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ولزيادة فرص النجاح في ٢٠١٠ إلى الحد الأقصى يجب تفادي المطبات الإجرائية التي قد تسببت في فشل مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على اللجنة أن تحل جميع المسائل التنظيمية والإجرائية وأن تحيل التوصيات الموضوعية على مؤتمر الاستعراض.

٥٠ - وقال إن دور معاهدة عدم الانتشار بوصفها أداة رئيسية لتحقيق السلام والأمن الدوليين يجب أن يعزز. وبعد أكثر من ٤٠ سنة من الإبرام برهنت على صلتها وأهميتها. وعلى الرغم من أن العالم قد تغير، لا يزال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الأركان الثلاثة للعمل الدولي.

٥١ - وواصل القول إن المجتمع الدولي يجب عليه ان يجعل نزع السلاح النووي يحظى بالأولوية. ومن الطيب قيام دول نووية معينة بالالتزام المحدد. يجب عليها أن تحفض دور

٥٨ - وأردف قائلاً إن من الضروري إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية يمكن التحقق منها لتحقيق النجاح الدائم لنظام معاهدة عدم الانتشار، كما هو شأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويرحب بالالتزامات المحددة من قبل الدول الموقعة في هذا الصدد، ويحث جميع الدول، وخصوصاً الدول التي ترد أسماؤها في المرفق ٢، على المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب فرصة.

٥٩ - وواصل القول إنه على الرغم من أن الحق السيادي لأي بلد هو أن يقرر مزيجه الخاص به من إمدادات الطاقة، فإن الحق في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية يجب أن يوفق مع هدف عدم الانتشار، وخصوصاً الآن نظراً إلى أن الدول تستكشف الطاقة النووية على نحو متزايد. والدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع استخدام التكنولوجيات النووية المأمونة والمضمونة والسلمية يجب الاعتراف به على نحو كامل. واتفاقات الوكالة للضمانات الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية ضرورية في هذا الصدد. وأكد، وهو يلاحظ أن كفالة السلامة النووية وأمن الناس وبيئتهم محل انشغال له ما يبرره، على أهمية التقيد بالاتفاقيات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة. وأخيراً، فإن الضوابط الأشد إحصاءاً على دورة الوقود واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية ينبغي أن تعتبر أهدافاً ملائمة. وينبغي أن يحظى اعتماد نهج متعدد الأطراف إزاء دورة الوقود بمزيد من المناقشة للحيلولة دون وقوع التكنولوجيات النووية الحساسة في أيدي لا ينبغي أن تقع فيها.

٦٠ - السيد ميغليوري (الكرسي الرسولي): قال إن من المؤسف أنه، بعد بدء سريان معاهدة عدم الانتشار بأربعين سنة، لا يزال ٢٦٠٠٠ سلاح نووي موجوداً في العالم ولا تزال بعض الدول منخرطة في سباقات التسليح النووي،

٥٥ - السيد بلسون (آيسلندا): قال إن معاهدة عدم الانتشار لا تزال الأساس الوطيد للأمن العالمي. والتحديات الكثيرة التي قد واجهتها في السنوات الأخيرة الماضية ينبغي أن تزيد من صلابة تصميم المجتمع الدولي على تعزيز عالميتها وفعاليتها وسلطتها. وإذ يلاحظ أنه لا تزال أسئلة حول التزام فرادى البلدان بعدم الانتشار النووي، يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى الانضمام مرة أخرى إلى محادثات الأطراف الستة واستئناف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشجع جمهورية إيران الإسلامية على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقييد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥٦ - وواصل القول إنه لزيادة فرص عقد مؤتمر ناجح للاستعراض في ٢٠١٠ إلى الحد الأقصى يجب على الدول الأعضاء أن تواصل بنشاط دعم الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار دون خلق روابط ضارة أو غير ضرورية بينها. والعلامات المشجعة الناشئة مؤخراً على الساحة السياسية تشير إلى قدوم عهد جديد في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجب على الدول الأطراف أن تنتهز الفرصة للموافقة على جدول أعمال لمؤتمر الاستعراض وتوصيات ملموسة بشأنه.

٥٧ - وأضاف قائلاً إن القضاء على الأسلحة النووية قد أصبح هدفاً حقيقياً. وعلى الرغم من أن الترسانات النووية قد خُفضت تخفيضاً كبيراً منذ نهاية الحرب الباردة، يجب التعجيل بترع السلاح النووي الشفاف الذي يمكن التحقق منه. ويحث جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية على اتخاذ خطوات أكثر جرأة في هذا الصدد، ويرحب بالبيان المشترك الذي أدلى به مؤخراً الرئيس أوباما والرئيس ميديفيد وآخر تدابير نزع السلاح النووي التي أدخلتها فرنسا والمملكة المتحدة.

والاتحاد الروسي بإجراء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بنهاية تلك السنة وبإشراك جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية في ذلك المسعى في الوقت المناسب. إن نزع السلاح الذي يمكن التحقق منه ولا يمكن عكسه، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاق على معاهدة شاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ثلاثة عناصر ضرورية لتحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وأيدت النمسا أيضا نداء من الأمين العام للأمم المتحدة بالنظر في إبرام اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير الأسلحة النووية وإجراء التجارب عليها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها والتهديد باستعمالها، وأيضا تنص على القضاء عليها. ينبغي للدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تتناول على نحو مشترك تلك المسألة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

٦٥ - وواصل القول إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد حان وقته منذ وقت طويل. وكانت النمسا تنسق، مع كوستاريكا، عملية المادة الرابعة عشرة بشأن تيسير بدء نفاذ المعاهدة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ في ذلك الوقت لقد صادق عدد كبير من الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي جعل العدد الكلي ١٤٨. وستواصل حكومة بلده تعميق الوعي بالمعاهدة وبتطبيقات علمية لنظام الرصد الدولي الذي تنص عليه من قبيل نظام الإنذار المبكر من التسونامي أملا في أن يساعد فهم أفضل للفوائد من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في التعجيل بعملية المصادقة وبدء نفاذها. وتحقيقا لهذا الهدف، لقد اشتركت النمسا في تبني أنشطة التوعية في مختلف أجزاء العالم. ويأمل في أن تستجيب بلدان أخرى للمبادرة المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للسعي على نحو فوري وحازم إلى مصادقة حكومتها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدعو جميع الدول إلى

على الرغم من الالتزامات الملزمة قانونيا فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح.

٦١ - وقال إنه على الرغم من ذلك فإن وفد بلده يستمد التشجيع من المبادرات التي اتخذتها مؤخرا الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتناول نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وخصوصا السياسات الوطنية والاتفاقات الثنائية لتخفيض الترسانات النووية. وثمة أيضا حاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وشفافة ومقنعة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وفقا للمبادئ المنصوص عليها في المعاهدة.

٦٢ - وواصل القول إنه بغية البناء على الزخم الجديد والنهوض بالثقة والشفافية والتعاون بين الأمم يمكن تحقيق خمسة أهداف في فترة زمنية قصيرة، أي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والشروع الفوري في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتفسير الدول الحائزة على الأسلحة النووية لمذاهبها العسكرية بأنها تستبعد الاعتماد على الأسلحة النووية؛ والتنظيم الكامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهي الوكالة التي تجب زيادة تعزيز نظام الضمانات الذي وضعته؛ وإنشاء بني دولية لإنتاج الوقود النووي لفائدة جميع البلدان.

٦٣ - وأضاف قائلا إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية تشهد بحقيقة أن السلام والأمن ممكنان بدون امتلاك أسلحة نووية. وبغية وضع ترتيب هرمي مناسب للقيم والأولويات، ثمة حاجة إلى جهود مشتركة أكبر لتعبئة الموارد من أجل التنمية الخلقية والثقافية والاقتصادية، حتى تدير البشرية ظهرها لسباق التسلح.

٦٤ - السيد لاوئر (النمسا): قال إن وفد بلده يرحب بالالتزام الذي قطعه مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية

٦٨ - السيدة روبيليس دي شامورو (نيكاراغوا): قالت إن الدول الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة لم تتصرف بطريقة شفافة بما فيه الكفاية ولم تبد الإرادة السياسية الضرورية للتقيد بالمعاهدة، كما يشير عدم إحراز التقدم فيما يتعلق بالخطوات العملية الـ ١٣ صوب تنفيذ المادة السادسة المعتمدة من قبل مؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠.

٦٩ - وواصلت القول إن نيكاراغوا تحث الدول الحائزة على الأسلحة النووية على الالتزام بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، وفي تلك الأثناء بدعم ضماناتها الأمنية السلبية. وعلى الرغم من أن المعاهدة قد أدت دورا حاسما في الحيلولة دون الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية، فإن الأسلحة النووية الباقية التي يبلغ عددها ٢٦ ألفا تهدد وجود الحياة على الكوكب. وعلاوة على ذلك، فإن تهديد الإرهاب النووي، الذي لم يكن قائما حينما اعتُمدت معاهدة عدم الانتشار، نشأ بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولذلك، يجب على الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تعزز الضمانات حول ترساناتها النووية والانشطارية، حتى لا تقع في أيدي الإرهابيين.

٧٠ - وأعربت عن أمل حكومة بلدها في أن يتمكن مؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ من إنشاء هيئة فرعية تكون معنية بترع السلاح النووي ضمن لجنته الرئيسية الأولى تناول الالتزامات بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة، وتضع برنامجا يرمي إلى القضاء على نحو تدريجي على جميع الأسلحة النووية. فضلا عن ذلك، ينبغي للمعاهدة ألا تمس بأي شكل من الأشكال بالحق الثابت للدول الأطراف في إجراء البحوث حول الطاقة النووية وفي إنتاجها واستعمالها في الأغراض السلمية، وفي التعاون في هذا المجال مع دول أطراف أخرى، بما في ذلك الدول الحائزة على الأسلحة

التوقيع والمصادقة عليها، إذا لم تفعل ذلك بعد، بدون أي مزيد من التأخير.

٦٦ - وأردف قائلا إن حقيقة أن المجتمع الدولي لم يشاهد تحقيق التنبؤ في منتصف التسعينيات من القرن العشرين بنشوء عالم فيه دول حائزة على أسلحة نووية يبلغ عددها ١٥ دولة أو ما ينيف عن ذلك تشهد ببذل جهود التحقق التي لا تكمل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستواصل حكومة بلده تأييدها لكل الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي، وإلى إضفاء الطابع العالمي عليه ودعم عمل الوكالة في خضم التحديات المتزايدة الحجم.

٦٧ - وأضاف قائلا إن الأخطار المتعلقة بتعزيز سبل الحصول على التكنولوجيا النووية لا يمكن تجاهلها خدمة للتركيز القصير النظر على المصالح الاقتصادية الوطنية، أو المخاوف من الحد من سيادة الدول أو فقد السيطرة على قطاع تكنولوجيا رئيسي. وفي هذا الصدد، تشارك النمسا بنشاط في المناقشة المحددة بشأن إضفاء تعددية الأطراف على دورة الوقود النووي. وأحد أبرز المشاريع الملموسة حتى اليوم هو إنشاء احتياطي من الوقود النووي تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن مرفق الملجأ الأخير هذا للبلدان المستهلكة، الذي أقرته الحكومة النمساوية والاتحاد الأوروبي، يُقصد به تقديم بديل موثوق به لتطوير قدرات الإحصاب وإعادة المعالجة على المستوى الوطني. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن لآليات احتياطي الوقود إلا أن تكون الخطوة الأولى في رحلة طويلة، غايتها في نهاية المطاف إضفاء طابع تعددية الأطراف على جميع القدرات الجديدة والحالية للتخصيب وإعادة المعالجة. وللحفز على إجراء مزيد من المناقشات ستقوم النمسا في المؤتمر التحضيري الحالي بتعميم ورقة عمل تستكمل المواقف والاعتبارات المقدمة في وقت سابق في دورة الاستعراض.

تبقى مسؤولة عن هذه الانتهاكات حتى بعد الانسحاب الفعلي من المعاهدة.

٧٤ - وواصل القول إن التزام الأطراف في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها باتفاق جديد ملزم بنهاية ٢٠٠٩، حينما ينتهي الاتفاق على المعاهدة الحالية، يبعث على التشجيع. وينبغي أن تستمر المصادقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تحسين السلامة والأمن النوويين. وريثما تتم المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي للدول المعنية أن تعلن عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة التفجيرية النووية. وآلية عدم الانتشار للوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تعزز بجعل إبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات معيار التحقق.

٧٥ - وأردف قائلا إن ليختنشتاين تؤيد الاقتراح بإنشاء بنك عالمي للوقود النووي لضمان الإمدادات بينما يخفض إلى الحد الأدنى خطر الانتشار. ونظرا إلى أن الطلب على الطاقة يتحمل أن يرتفع ارتفاعا كبيرا، في العالم النامي على وجه الخصوص، فإن وجوه القلق من الانتشار ينبغي الاتقوض حق الدول الأطراف في تطوير صناعة الطاقة النووية وفي إجراء الأبحاث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها بما يتمشى مع المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. وبغية كفالة أن تُستعمل التكنواوجيا النووية على نحو مسؤول، دون الإسهام في انتشار الأسلحة النووية، تؤيد ليختنشتاين دور التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد أيضا على أنه يجب على الدول أن تنفذ الآليات التي أنشأها مجلس الأمن في قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية الحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٧٦ - السيد إرنانديز (كوستاريكا): قال إن وفد بلده، بينما يؤيد المعاهدة تأييدا كاملا، يتساءل عما إذا كان من

النوية وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة. ويجب على مؤتمر نزع السلاح أيضا أن يحرز التقدم نحو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٧١ - وواصلت القول إن نيكاراغوا، بوصفها الدولة العضو المؤسّسة لمعاهدة ثلاثيلوكو، المنشئة للمنطقة الأولى الحالية من الأسلحة النووية في العالم، ترحب بإنشاء منطقة جديدة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتدعو أيضا جميع دول الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل - الدولة الوحيدة التي قد أعلنت في المنطقة امتلاكها للأسلحة النووية - إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وذلك للحد من التوترات الإقليمية وللنهوض بالسلام والأمن الدائمين. وأخيرا، تدعو حكومة بلدها إلى التوقيع والمصادقة دون تأخير أو شروط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من قبل الدول التي لم تفعل ذلك، حتى يمكن بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن. تقع على الدول الحائزة على الأسلحة النووية مسؤوليات خاصة في هذا المجال.

٧٢ - استأنف الرئاسة السيد تشيدياوسيكو (زيمبابوي).

٧٣ - السيد وينوايسر (ليختنشتاين): قال إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ يجب عليه أن يستعيد التوازن بين الأركان الثلاثة للمعاهدة. إن نزع السلاح وعدم الانتشار كليهما يجب التقدم بهما إلى الأمام دون أن يجعل التقدم في أحدهما مشروطا بالتقدم في الآخر. وينبغي أن يكون الهدف النهائي جعل المعاهدة عالمية عن طريق تأمين انضمام جميع البلدان المتبقية بوصفها دولا غير حائزة على الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التوصل إلى فهم واضح لآثار الانسحاب من المعاهدة. من وجهة نظر القانون الدولي من الواضح أن الدول الأطراف التي ظهر أنها تنتهك التزاماتها

٧٩ - السيد المراد (الكويت): قال، وهو يؤكد على أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تؤدي دورا رئيسيا في التصدي لتحديات نزع السلاح، إن الكويت قد اقترحت إنشاء بنك للوقود النووي المخضب المنخفض الدرجة تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنحت موارد كبيرة لذلك. بيد أن مصداقية وعالمية المعاهدة كانتا تعانيان نتيجة عن الامتثال الانتقائي من قبل بعض الدول الأطراف، ما أدى إلى النقص في الثقة وتهديد لتوازن السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين.

٨٠ - وقال، وهو يذكر باتخاذ مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥ لقرار بشأن الشرق الأوسط يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة، إن الكويت تأسف لأن الشرق الأوسط يقدم، بعد ١٤ سنة، مثالا على فشل المعاهدة في تحقيق الأمن للدول الأطراف. وتدعو إسرائيل، وهي البلد غير الموقع الوحيد والبلد الوحيد في المنطقة الذي يمتلك ترسانة من الأسلحة النووية، إلى الانضمام فورا إلى المعاهدة، والقضاء على ترسانتها النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يوقف عمليات بيع الموارد العلمية والتكنولوجية التي تمكن إسرائيل من زيادة تعزيز تلك الترسانة، أو التي تساعد أي بلد آخر يسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل.

٨١ - وواصل القول إنه على الرغم من التشجيع المستمد من الالتزام الذي أعربت عنه مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ومن احتمال التقدم بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن الدول الأطراف قد أظهرت، وقد وضعت كثيرا من الاتفاقات وخطط العمل واتخذت كثيرا من القرارات، افتقارا إلى الإرادة السياسية. ينبغي أن

الممكن تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار اللذين لا يمكن عكسهما على الأساس الوحيد، وهو أساس المؤتمرات التي تعقد كل خمس سنوات، بدون آليات فاعلة للتنفيذ والاستعراض. ولذلك، يؤيد الاقتراح بعقد اجتماع سنوي للنظر في جميع جوانب المعاهدة ولاتخاذ إجراء بشأنها وإنشاء مكتب مؤتمر الاستعراض بوصفه مكتبا دائما يمكنه أن يدعو إلى عقد دورات غير عادية للمؤتمر العام للدول الأطراف حينما تنشأ حالة تهدد سلامة المعاهدة أو قدرتها على البقاء.

٧٧ - وقال إنه نظرا إلى أن الضمانات تعزز الثقة المتبادلة، ينبغي ألا تكون خاضعة لأي شرط أو قيد. ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن ينهض بعملية التحقق، على الرغم من تقاعس بعض الدول عن قبولها، مستعملة الإطار القانوني الحالي لتنظيم الأسلحة. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليس سوى خطوة أولى صوب نزع السلاح العام والكامل. ينبغي أن تكتمل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون عالمية وملزمة قانونيا.

٧٨ - وقال، وهو يذكر بأن معاهدة تلاتيلولكو قد أنشأت المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية في العالم، إن كوستاريكا ترحب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وتأمل في أن يحقق نفس الهدف في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. وتؤيد كوستاريكا تأييدا كاملا، وهي تأسف لعدم عملها على نحو كامل وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١ (١) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ بشأن المبادئ التي تحكم التنظيم العام للأسلحة والحد منها والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ بشأن قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها، خطة نزع السلاح النووي ذات النقاط الخمس التي اقترحتها الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

في كل من المؤتمر التحضيري الحالي ومؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم الانتشار.

٨٤ - وأضاف قائلاً إن ما يستحق الملاحظة أيضا البيانات التي أدلت بها مؤخرا الدول النووية متعهدة بتعزيز الجهود من أجل القضاء على الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك أعرب عن الأسف بسبب العقبات الماثلة أمام تحقيق توافق الآراء على مسائل عدم الانتشار النووي في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في الشهر المنصرم. وفي الواقع أن قوة معاهدة عدم الانتشار لا تنبع من عدد البلدان الموقعة أو الدول الأطراف ولكن تنبع من التزامها بالامتثال لأحكامها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

تركز الجهود مستقبلا على التنفيذ غير الانتقائي للمعاهدة وزيادة عدد الدول الأطراف؛ والتقيد بالقرارات في مجال السياسات، بما في ذلك نتائج الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة والوثقتين الختاميتين لمؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠؛ وإعادة التأكيد على الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد أي غموض يحيط بالبرامج النووية عن طريق المفاوضات والحوار البناء؛ وإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ في إطار اللجنة الرئيسية الثانية للنظر في المقترحات بشأن تنفيذ القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط من قبل مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥؛ والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بعنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بحلول ٢٠١١".

٨٢ - السيد حسن (السودان): قال إن السودان، بوصفه بلدا موقعا على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يصر على التنفيذ الكامل والعالمي للمعاهدتين. ويأمل في أن تتاح الأبحاث العلمية خدمة للسلام والأمن الدوليين ولفائدة البشرية، ولأن تكفل، وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة، الاحترام الكامل للحق الثابت للدول الأطراف في تطوير التكنولوجيا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٨٣ - وردد الارتياح الذي أعربت عنه وفود أخرى من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في مختلف أجزاء العالم. وفي ها الصدد، يعرب وفد بلده عن القلق العميق من عدم إمكانية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ويأمل في الاعاق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بسبب عدم وضع إسرائيل لمنشآتها تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ينبغي أن يولى الاهتمام الملح لهذا الأمر